

Distr.: General
18 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
برمودا
ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - نظرة عامة
٤	ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثالثاً - الميزانية
٧	رابعاً - الظروف الاقتصادية
٧	ألف - أحكام عامة
٨	باء - الخدمات المالية
٩	جيم - السياحة
١٠	دال - البناء
١١	هاء - النقل والاتصالات
١٢	خامساً - الظروف الاجتماعية
١٢	ألف - أحكام نظرة
١٢	باء - العمل



١٣	 التعليم	جيم -
١٤	 الصحة	دال -
١٥	 حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها.	هاء -
١٦	 الجريمة	واو -
١٧	 البيئة	زاي -
١٨	 المسائل العسكرية	سادسا -
١٨	 العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سابعا -
١٩	 وضع الإقليم في المستقبل	ثامنا -
١٩	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٩	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
٢٠	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - نظرة عامة

١ - برمودا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويوجد هذا الإقليم في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق أقرب ساحل قاري، وهو ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم الذي تبلغ مساحته ٥٧ كيلومترا مربعا من ثماني جزر كبيرة و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما. وكبرى هذه الجزر تسمى "غريت أيلاند"، أو "مين أيلاند". والمدينتان الرئيسيتان هما هاملتون، العاصمة، وسانت جورج.

٢ - واكتُشفت برمودا على يد الملاح الإسباني خوان دي برموديز عام ١٥٠٥. وظلت برمودا غير مأهولة حتى عام ١٦٠٩، حين استوطنتها مجموعة من المستعمرين الإنكليز؛ وفي عام ١٦١٠ جُلبت أول دفعة من العبيد للعمل في المزارع والغوص لاستخراج اللؤلؤ. وكانت الجزر تدار بموجب ميثاق شركة فرجينيا والشركات التي خلفتها، إلى حين إنهاء ذلك الترتيب عام ١٦٨٤، حيث تولى التاج البريطاني حكم الجزر بشكل كامل. وفي عام ١٦٢٠، انعقد أول برلمان بعد أن منح التاج البريطاني المستعمرة حكما ذاتيا محدودا. ثم في عام ١٩٦٨، مُنحت برمودا حكما ذاتيا داخليا ودستورا جديدا.

٣ - واحتُفل في عام ٢٠٠٩ بمرور ٤٠٠ سنة على بداية استيطان برمودا بدون انقطاع. وإحياء لتلك الذكرى، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنشأت وزارة الثقافة والتأهيل الاجتماعي صندوقا للتراث الثقافي بمبلغ أولي قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وقال وزير المالية إن الصندوق سيُستخدم في تعزيز وتحويل وصيانة ثقافة برمودا وفنونها من خلال دعم المبادرات الثقافية ذات الأهمية الوطنية^(١). وتموّل المبادرة في إطار جهود مشتركة بين حكومة برمودا والمائحين الخواص. وقد خصصت الحكومة فيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ مبلغا أقصى من المساهمات قدره مليون دولار ليتماشى مع تبرعات القطاع الخاص. وأبدى الجمهور استجابة ممتازة إذ قدم مقترحات متعددة بحلول الموعد النهائي المحدد، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد استُعرضت جميع المقترحات وفُحصت، ومن المقرر، في مستهل عام ٢٠١٠، أن يتخذ وزير الثقافة والتأهيل الاجتماعي القرارات النهائية ويعلن عن الجهات المتلقية^(١).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر منشورة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات الحالية إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة طبقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤ - وفي عام ٢٠٠٨، بلغت تقديرات عدد سكان برمودا ٢٠٩ ٦٤ نسمة، بزيادة عن الرقم المسجل في تعداد عام ٢٠٠٠ وهو ٢٠٥٩ ٦٢ نسمة. ووفقاً لتعداد ٢٠٠٠، بلغت نسبة السود ٥٥ في المائة من السكان، ونسبة البيض ٣٤ في المائة، وكانت نسبة الـ ١١ في المائة المتبقية تتألف من أعراق مختلطة وأعراق أخرى. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في فترتي التعداد، ١٩٩١، و ٢٠٠٠، ٠,٦٦ في المائة. وتشير تقديرات عام ٢٠٠٩ إلى ارتفاع عدد السكان إلى ٣٩٥ ٦٤ نسمة^(١).

٥ - ويحدّد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ورقة بيضاء عنوانها "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، صدرت في آذار/مارس ١٩٩٩ (انظر A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق). ومنح قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ الحق في الجنسية البريطانية لـ "سكان الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار".

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٦ - أُقر دستور برمودا في عام ١٩٦٨، ثم عُدّل في الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣. وتتولى المملكة المتحدة تعيين الحاكم (والقائد الأعلى)، بعد التشاور مع رئيس وزراء الإقليم. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة. وقد تقلد حاكم برمودا الحالي، السير ريتشارد غوزني، منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٧ - وللإقليم نظام حكم برلماني. وتتألف الحكومة من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين هما مجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضواً يُنتخبون انتخاباً مباشراً لفترة ولاية مدتها خمس سنوات، ومجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضواً معيناً. ويعيّن الحاكم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ بناءً على مشورة رئيس الوزراء، وثلاثة أعضاء بناءً على مشورة زعيم المعارضة، وثلاثة أعضاء بحكم سلطته التقديرية. ويعيّن الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو له أنه قادر على اكتساب ثقة أغلبية أعضاء ذلك المجلس. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء لا يجوز أن يضم أكثر من ١٤ عضواً من أعضاء الهيئة التشريعية.

٨ - ويستند قانون برمودا ونظامها القانوني إلى القانون العام الإنكليزي ومبادئ المساواة، والقانون التشريعي الإنكليزي (الساري منذ عام ١٦١٢) والقوانين التي سنّها برلمان برمودا منذ ذلك الحين. وهيئة القضاء مستقلة عن الحكومة، ولا يُنتخب أعضاؤها بل يُعيّنون بناءً

على مشورة رئيس القضاة. وتوجد ثلاث محاكم عاملة في برمودا، هي محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف.

٩ - وعلى مر السنين، ظل يوجد في الإقليم تقليديا حزبان سياسيان رسميان. وقد شكلت الأغلبية السوداء حزب العمال التقدمي عام ١٩٦٣. وشكل السكان البيض أساسا حزب برمودا المتحد عام ١٩٦٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استقال من حزب برمودا المتحد ستة أعضاء، وهم ثلاثة برلمانيين وعضو في مجلس الشيوخ ورئيس الحزب، مبررين ذلك بفشل مساعيهم الرامية إلى التغيير داخل الحزب منذ الانتخابات العامة التي جرت في سنة ٢٠٠٧^(٢) وشكلوا حزبا سياسيا جديدا باسم تحالف برمودا الديمقراطي.

١٠ - ويتعين إجراء الانتخابات كل خمس سنوات. وفي الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٨، ألحق حزب العمال التقدمي هزيمة بحزب برمودا المتحد وتولى زمام السلطة للمرة الأولى في السنوات الثلاثين التي انقضت منذ أن بدأ العمل بنظام الأحزاب عام ١٩٦٨. وأعيد انتخاب الحزب لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات عام ٢٠٠٣. وتولى رئيس الوزراء الحالي، الأونرابل الدكتور إيوارت براون، منصبه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عقب انتخابه زعيما لحزب العمال التقدمي الحاكم، وأعيد انتخابه في الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث حافظ حزب العمال التقدمي على أغلبيته البالغة ٢٢ مقعدا من مقاعد النواب الستة والثلاثين.

١١ - ويلزم للناخبين في الانتخابات العامة وغيرها من الانتخابات أو الاستفتاءات أن يكونوا قد بلغوا الثامنة عشرة من العمر وأن يكونوا برموديين بالميلاد، أو بحكم وضعهم، أو غير برموديين مقيمين في برمودا منذ أمد طويل ومن مواطني الكومنولث البريطاني ويداومون سنويا على تسجيل أنفسهم للتصويت منذ عام ١٩٧٩.

١٢ - وفي عام ١٩٩٥، أجري استفتاء على مسألة الاستقلال. وشارك في الاستفتاء ٥٨,٨ في المائة من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا، وقد صوت ٧٣,٦ في المائة منهم ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك قد نظم حملة لمقاطعة الاستفتاء، شملت مؤيدي الاستقلال، وذلك بحجة أن تلك المسألة ينبغي حسمها عن طريق انتخابات عامة.

١٣ - ورغم أن الاستقلال يشكل دائما مسألة هامة في برمودا، لم يطغ على الساحة السياسية في الآونة الأخيرة داخل البلد بالقدر الذي كان عليه في أوقات سابقة. وأظهر

(٢) محطة الإذاعة البريطانية لمنطقة الكاريبي، "Bermuda's Opposition Future doubtful" ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

استطلاع غير رسمي للآراء، أجرته شركة خاصة في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن ٧٤ في المائة من الأشخاص أعربوا عن عدم رغبتهم في قطع الروابط مع المملكة المتحدة، مما يمثل زيادة مقارنة بنسبة الـ ٦٣ في المائة التي سُجلت في استطلاع للآراء أجري في عام ٢٠٠٧، إذ تراجع عدد المؤيدين إلى ٢٠ في المائة (بعد أن كانوا ٢٥ في المائة) وبلغ عدد الأشخاص الذين لم يحسموا موقفهم من المسألة ٦ في المائة (بعد أن كانوا ١٢ في المائة سابقاً)^(٣).

١٤ - وأشارت لجنة استقلال برمودا، في تقريرها الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥^(٤)، إلى أن المسألة العرقية والآثار المترتبة على أخذها بعين الاعتبار ظلت سمة حاضرة باستمرار، رغم قلة الإقرار بها، من سمات المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مختلف مراحل تاريخ برمودا. وكما ذكر سابقاً، لا تزال الانقسامات العرقية في برمودا تُستغل بقدر كبير في سياق تأييد الاستقلال أو معارضته، وفي سياق المناقشة بالطريقة التي ينبغي اتباعها للتحقق من رغبات السكان بشأن تلك المسألة.

١٥ - فحزب العمال التقدمي الحاكم يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات، أما حزب برمودا المتحد المعارض فيؤيد إجراء استفتاء بشأنها. وخلصت لجنة استقلال برمودا، بشأن تلك المسألة، إلى أنه يتعين على كلا الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كل من الأسلوبين.

١٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عقد في لندن الاجتماع الحادي عشر للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن منتدى عُقد ذلك العام، بناء على طلب قادة أقاليم ما وراء البحار، في اليوم السابق لانعقاد المجلس الاستشاري، أي في ٨ كانون الأول/ديسمبر، لاستعراض الورقة البيضاء لعام ١٩٩٩ المشار إليها سابقاً وهي "الشراكة من أجل التقدم والرخاء" التي أنشأت المبادئ التي ظلت توجه العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم منذ عام ١٩٩٩. وشكل المنتدى المرحلة الأولى من عملية تشاورية بشأن مستقبل تلك العلاقة. وخلال اجتماع المجلس الاستشاري، اتفقت المملكة المتحدة والأقاليم الممثلة غير المتمتعة بالحكم الذاتي على جملة أمور، ومنها مواصلة المناقشات بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار.

(٣) انظر: "Opposition to cutting with Britain grows"، Caribbean Daily News، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٤) انظر "تقرير لجنة استقلال برمودا"، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثالثاً - الميزانية

١٧ - تبدأ السنة المالية لبرمودا في نيسان/أبريل. وتبقى ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في نفس مستوى الميزانية السابقة، أي ١,١ بليون دولار. ولم يكن بيان الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ متاحاً وقت كتابة هذا التقرير، إذ من المتوقع أن يصدر في وقت متأخر قليلاً عن المعتاد لكي يتسنى إجراء التغييرات المناسبة نظراً إلى الوضع الاقتصادي، وفقاً لما أورده الحكومة^(٥).

١٨ - وأشاد الحاكم في خطاب العرش السنوي التقليدي الذي ألقاه في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بحسن إدارة الحكومة لآثار الظروف الاقتصادية العالمية على الجزيرة.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - أحكام عامة

١٩ - العملة الرسمية في برمودا هي الدولار البرمودي. وهو مرتبط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد.

٢٠ - ولا يزال اقتصاد برمودا يقوم أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وقد انتقل عدد من شركات إعادة التأمين إلى الجزيرة إثر هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، ومرة أخرى بعد إعصار كاترينا في آب/أغسطس ٢٠٠٥، مما ساهم في توسع قطاع الأعمال التجارية الدولية الذي كان قوياً في الأصل. وبرمودا بحاجة إلى استيراد معظم احتياجاتها من المعدات الانتاجية والغذاء. والقطاع الصناعي في برمودا صغير وإن ظل التشييد نشاطاً هاماً. والزراعة محدودة إذ إن ٢٠ في المائة وحسب من الأراضي صالحة للزراعة^(٦).

٢١ - وقد أثر هبوط الحركة الاقتصادية العالمية على برمودا. وتشير التقديرات الأولية إلى ازدياد العجز المالي لأن الإيرادات كانت دون مستوى أهداف الميزانية وأدى الإنفاق الرأسمالي إلى زيادة مجموع النفقات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلن أن إسقاطات الحكومة في ما يتعلق بالإيرادات قصرت عن المهدف في الربع الأول (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٩) بنسبة تصل إلى ٨ في المائة، مما أدى إلى عجز في الإيرادات قدره ٢٠ مليون دولار

(٥) انظر: Sam Strangeways, "More manoeuvrability" given as explanation for later budget date", *Royal Gazette*, ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٦) انظر: *The World Factbook*, Central Intelligence Agency. وهو متاح على الموقع <http://www.cia.gov> (اطلع عليه في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠)

من دولارات الولايات المتحدة. وبالرغم من الإفادة بأن الإنفاق الحكومي كان في حدود الهدف المحدد خلال تلك الفترة، دفع العجز الحكومة إلى تخفيض الإنفاق. وجرى العمل على تحقيق وفورات بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً في الميزانيات الحالية، وجمد التوظيف في القطاع العام بهدف حماية الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي لما تبقى من السنة المالية^(٧).

باء - الخدمات المالية

٢٢ - تمثل برمودا أحد المراكز الرائدة في أنشطة المال والأعمال الخارجية في العالم وتُعد من أهم الأقاليم على مستوى العالم في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق. ولا يوجد في الإقليم مصرف مركزي. وتشكل هيئة النقد في برمودا السلطة الرقابية على المصارف والشركات الاستثمارية.

٢٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أصدرت حكومة برمودا سلسلة من التعديلات التشريعية لتحسين كفاءة الأعمال التجارية الدولية في برمودا. وخلال السنوات العديدة الماضية، استأثر قطاع الأعمال التجارية الدولية بأكبر عدد من الوظائف الجديدة من بين قطاعات الاقتصاد كلها. بيد أن زيادة عدد الوظائف في عام ٢٠٠٨ كانت محدودة للغاية، ويتوقع أن تكون سنة ٢٠٠٩ قد شهدت أرقاما مماثلة. ومن ناحية ثانية، يُتوقع أن يواصل قطاع الأعمال التجارية الدولية دفع الاقتصاد والإسهام بأكبر نصيب في الناتج المحلي الإجمالي خلال المستقبل المنظور.

٢٤ - وبلغ عدد الشركات الدولية المسجلة في برمودا ٤٨٥ ١٥ شركة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، مما يقل بعدد ٤١٧ شركة أو بنسبة ٢,٩ في المائة عن المجموع المسجل في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، دفعت الكيانات التجارية الدولية ١,٧ بليون دولار إلى المقيمين والمؤسسات التجارية المحلية التي لم تتغير أرقامها عن تلك المسجلة في الأشهر التسعة الأولى من السنة السابقة^(١).

٢٥ - وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، أنشئ ما مجموعه ٤٤١ شركة جديدة معفاة، مقارنة بـ ٨١٤ شركة أنشئت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام السابق، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٤٥,٨ في المائة. وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع صافي قيمة أصول خطط الاستثمار الجماعي ١٥٤,٦٢ مليون دولار، أي بخسارة

(٧) انظر Economist Intelligence Unit، التقرير القطري لبرمودا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو متاح على الموقع www.eiu.com.

قدرها ٣٤,٣ في المائة عن نفس الفترة من السنة السابقة. وشهدت الشهور الـ ١٢ المنتهية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أيضاً انخفاضاً تمثل في ٣٤٥ صندوقاً مشتركاً ووحدة استثمارية مسجلة في برمودا^(١).

٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بدأت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم بالمملكة المتحدة إجراء تحقيق شامل في معايير الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ودور الحكام وتنظيم القطاع المالي في الأقاليم الأربعة عشر جميعها. وزار برمودا في آذار/مارس ٢٠٠٩ فريق يقوم باستعراض مجالات الاختصاص القضائي التجاري في الأقاليم التابعة للتاج البريطاني والأقاليم البريطانية ما وراء البحار^(٨).

٢٧ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإثر توقيع برمودا الاتفاق المتعلق بتبادل المعلومات الضريبية الثاني عشر، استكملت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريرها المرحلي لتدرج فيه برمودا وهي ولايات قضائية أخرى طبقت بشكل كامل المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، انتخبت برمودا أيضاً نائب رئيس المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، المكلف باستعراض تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية.

جيم - السياحة

٢٨ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، انخفض مجموع الزيارات إلى الجزيرة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ضئيلة هي ١,٥ في المائة، فبلغ عدد الزوار الوافدين إليها في تلك الفترة ٢٣٣ ٤٥٧ زائراً. وتأثرت نسبة الوافدين جواً بشدة بهبوط الحركة الاقتصادية في العالم فانخفضت بما يقارب ١٢ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، وبلغ عدد الزوار الوافدين جواً إلى الجزيرة ١٨٧ ٠١٨ زائراً خلال هذه الفترة. وبدأ الربع الثالث يظهر علامات انتعاش حتى آخر آب/أغسطس عندما تعرضت برمودا لتهديد إعصار بيل. وترتب على هذا التهديد إلغاء رحلات جوية والعديد من الرحلات التي كان الزوار ينوون القيام بها. وأدت العاصفة إلى انخفاض الرحلات الجوية الوافدة بنسبة ١٣ في المائة في آب/أغسطس. إلا أن الزيارات البحرية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة ازدادت بنسبة ٨ في المائة. وتنسب هذه الزيادة إلى إنجاز رصيف سفينة "هريتيدج وارف" السياحية في أيار/مايو ٢٠٠٩ في حوض "دوكيارد" لبناء السفن الذي شهد زيادة في السفن الأكبر حجماً القادمة إلى الجزيرة.

(٨) انظر Alex Wright, "Foot: Bermuda aware of top financial issues", *Royal Gazette*, ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٩ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقّع رئيس مجلس الوزراء ووزير الأمن الوطني في الولايات المتحدة اتفاقاً تعطي بموجبه لركاب وأطقم الطائرات الخاصة التي تغادر برمودا موافقة مسبقة من جمارك الولايات المتحدة^(٩). وتعتبر هذه الموافقة المسبقة على الرحلات الجوية غير التجارية تعزيزاً لجاذبية السياحة البرمودية وخدماتها المالية. ويصل عدد كبير من الزوار على متن رحلات جوية خاصة، وهو ما يتوافق مع الجهود التي تبذلها برمودا في سياق استراتيجية "الفترة البلاتينية" لتطوير النشاط السياحي من خلال تشجيع السياحة الراقية.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلنت سلسلة فنادق كبيرة أن لديها خططاً لافتتاح أول فندق لها في برمودا. وسيشكل هذا الفندق الجديد المقرر افتتاحه عام ٢٠١٣ أول فندق رئيسي فخم يفتح أبوابه في وسط مدينة هاميلتون منذ أكثر من ٥٠ سنة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء أن اعتماد استراتيجية تسويق رقمية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة في عدد زوار موقع برمودا السياحي على الإنترنت. وازداد عدد زيارات الموقع الإلكتروني بنسبة ٨٢ في المائة تقريباً خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وقد سجلت ٣٠١ ٠٠٠ زيارة للموقع تقريباً^(١٠).

دال - البناء

٣١ - لا تزال صناعة البناء في برمودا قوية إلى حد ما. وتوفر الحكومة الحوافز لهذا القطاع من خلال مشاريع على غرار مشروع محكمة الصلح/مركز شرطة هاميلتون الذي تبلغ قيمته ٧٨ مليون دولار والذي يتوقع إتمامه في أوائل عام ٢٠١١. وشهد العام الماضي توسيع طريق "بندر" وإضافة خط مرور إلى جسر "كوكبورن"، ومشاريع هامة صممت لتستوعب بشكل آمن الأعداد الكبيرة من الزوار المتوقع قدومهم إلى المنطقة الحدودية الغربية نتيجة لافتتاح سفينة "هرتدج وارف" في حوض "دوكيارد" لبناء السفن. كما أنجز مؤخراً مرفق خليج تايتز لمعالجة المياه، وهو منشأة لمعالجة مياه البحر بالتناضح العكسي. ويتوقع قطاع البناء دفعةً إلى الأمام عندما تباشر مشاريع البناء الرئيسية الموعودة في مجال صناعة الفنادق العمل في المستقبل القريب. وارتفع عدد الوظائف في مجال صناعة البناء بنسبة ٢,٩ في المائة وبلغ ما مجموعه ٣ ٦٤٩، بزيادة قدرها ١٠٣ وظائف مقارنة بعام ٢٠٠٨^(١١).

(٩) انظر: www.dhs.gov/ynews/releases/pr_1240515431927.shtm.

(١٠) انظر: *South Florida Caribbean News*، "Bermuda's tourism digital marketing strategy takes hold; numbers up sharply"، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وهو متاح على الموقع www.sflcn.com.

هاء - النقل والاتصالات

٣٢ - يتميز قطاعا النقل والاتصالات في برمودا بدرجة رفيعة من الجودة. فهناك شبكة مؤلفة من نحو ٢٢٥ كيلومترا من الطرق العامة المعبدة و ٤٠٠ كيلومتر من الطرق الخاصة. وتعد الكثافة المرورية على طرق السير في برمودا من أعلى الكثافات في العالم. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير شبكة ممتازة وجيدة الاستخدام للنقل الجماعي.

٣٣ - ولدى برمودا وكالتان خاصتان لتنظيم الملاحة الجوية والبحرية. وتمسك كل من إدارة الطيران المدني وإدارة الشؤون البحرية سجلات تماثل في درجة الإحكام ما للوكالات المناظرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وسيتواصل تطوير التشغيل التلقائي لنظام معلومات وسجلات الطائرات خلال السنة المالية ٢٠١٠/١١ لزيادة العمليات الهادفة إلى استيعاب النمو المطرد في تسجيل الطائرات^(١).

٣٤ - وقد أدخلت تحسينات كبيرة على مطار ل.ف. وايد الدولي في برمودا منذ عام ٢٠٠٠. وأنجزت عام ٢٠٠٩ أعمال ترميم مدارج المطار وممرات الطائرات وساحات خدماته التي خصص لها مبلغ ١٨ مليون دولار^(١). وتكثر الرحلات الجوية التجارية المنتظمة بين برمودا وعدد من الأمكنة المقصودة ومنها بوسطن ونيويورك، وميامي، وأطلانتا، ونيوارك وفيلادلفيا، وتورونتو، ولندن، وواشنطن العاصمة. وتضاف خلال موسم الصيف رحلات أخرى لتلبية الطلب في غيرها من الأماكن. وشهدت حركة الطيران العام أيضا زيادة ملحوظة على مر السنين لتلبية طلبات قطاع الأعمال الدولية.

٣٥ - ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية والمحلية في برمودا بنية تحتية متطورة جدا ومتاحة لعموم السكان. وللجزيرة أربع شركات للاتصالات الدولية، لدى ثلاثة منها مرافقها الخاصة الممتدة عبر الأطلسي والتي تكملها مرافق متصلة بالأقمار الصناعية للخدمات الخاصة والاتصالات في حالات الطوارئ. ويوفر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية في كافة أنحاء الجزيرة ما مجموعه ٩ من مقدمي الخدمات. وخلال عام ٢٠٠٩، أتمت شركات الاتصالات الهاتفية المتنقلة الثلاثة في برمودا الانتقال إلى الجيل الثالث من المعايير الدولية للاتصالات المتنقلة، المشار إليها عادة بالجيل الثالث. وتسمح هذه المجموعة الجديدة من المعايير بنقل البيانات بسرعة أكبر وهو أمر مطلوب لدعم الانتشار المتزايد لتطبيقات وخدمات وسائط الإعلام المتعددة المتنقلة^(١).

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - نظرة عامة

٣٦ - لا تزال توجد في برمودا أوجه شتى من التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي. وبحسب ما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يواصل الإقليم معالجة مسألة عدم المساواة العرقية عن طريق نشر الإحصاءات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للقوة العاملة والتعليم والتدريب وعن طريق التشريع.

٣٧ - وورد في خطاب العرش الذي ألقاه الحاكم أن الحكومة تنوي إطلاق مبادرة بشأن "الخدمة الوطنية"، وسيطلب ذلك من الشبان والشابات البرموديين المشاركة في توجيه شببية برمودا، والالتزام بمفهوم الخبرة المهنية لتزويدهم بالمهارات المطلوبة لكي ينجحوا في ميدان العمل في المستقبل.

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بدأت وزارة الثقافة والتأهيل الاجتماعي في تنفيذ برنامج لدفع بدل الرعاية اليومية للأطفال من أجل مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على تحمل نفقات الرعاية النهارية للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ٤ سنوات. واستفاد حتى الآن أكثر من ٧٠٠ أسرة وأزيد من ٧٥٠ طفلا من هذا البرنامج الذي سيستمر خلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١، وقد طُلب تخصيص ٤,٨ ملايين دولار لهذا الغرض^(١).

باء - العمل

٣٩ - وسّعت وزارة العمل والتدريب نطاق برنامجها للتدريب الصيفي، وضاعفت المبالغ التي تنفقها على الرواتب المدفوعة إلى طلاب فصل الصيف وزادت توظيف هؤلاء الطلاب بنسبة ٤٧ في المائة سنة بعد أخرى. كما أحرزت وزارة العمل والتدريب تقدما على صعيد تنفيذ "المركز المهني لكل شيء" لإيجاد نقطة وحيدة يمكن فيها للأشخاص استطلاع الخيارات المهنية المتاحة وتلقي المساعدة والتدريب في مجال العثور على عمل، وكذلك الإحالات لتلقي المزيد من التدريب. وتتوقع الوزارة إطلاق "المركز المهني لكل شيء" في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إذا سمحت الميزانية. وسيواصل البرنامج المعروف باسم "برنامج هاستل تراك الوظيفي" (Hustle Truck Employment Programme) التعاون مع مؤسسة الإسكان ووزارة العمل والتدريب في برمودا، من أجل تقديم مجموعة أوسع من فرص التدريب لتعزيز مهارات العاملين وتحسين فرص حصولهم على عمل على أساس التفرغ. ونجح المجلس الوطني للتدريب في إطلاق برنامجي الشهادات الوطنية والتلمذة الصناعية، وكلاهما يهدف إلى رفع مستوى مهارات القوة العاملة. وتواصل وزارة العمل والتدريب

تحقيق تقدم في مجال تنفيذ مبادرة تنمية القوة العاملة، وقد وظفت خبيراً استشارياً لقيادة هذا البرنامج الشديد الأهمية والسهر على تنفيذه^(١).

٤٠ - ويعزز الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٨ بشأن القوة العاملة، الذي أجرته ونشرته لجنة الوحدة والمساواة العرقية، الشعور بأن تمثيل البرموديين ذوي البشرة السوداء في القوة العاملة لا يزال ينطوي على اختلال كبير، وأن ما يُتخذ من إجراءات في هذا المجال لا يكفي لمعالجة موضوع اللامساواة. ففي حين يمثل السود أكثر من نصف القوة العاملة (٥٤ في المائة)، لا يزال تمثيلهم ناقصاً في مناصب الإدارة العليا/التنفيذية والإدارة المتوسطة وفي مستويات الدخل المرتبطة بها، بينما ترتفع نسبة تمثيلهم بشكل مفرط في صفوف العمالة غير الفنية. وأشار التقرير إلى أن قادة قطاع الأعمال يعززون انخفاض نسبة الموظفين السود في المناصب العليا إلى نقص في المؤهلات التعليمية في صفوفهم.

جيم - التعليم

٤١ - التعليم في برمودا إلزامي لجميع الأطفال بين ٥ سنوات و ١٦ سنة، وهو مجاني في المدارس الحكومية. ويرتاد المدارس العامة حوالي ٥٧ في المائة من الطلاب البرموديين الذي هم في سن الدراسة الإلزامية. وتضم منظومة المدارس العامة مدرستين ثانويتين للمرحلة النهائية و ٥ مدارس متوسطة و ١٨ مدرسة ابتدائية و ١٠ ديار للحضانة ومدرسة واحدة لذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامجاً بديلاً واحداً. وهناك مدرستان خاصتان للتعليم الابتدائي في المراحل الأولى، وعدد من المدارس الخاصة الأخرى لجميع الأعمار. ولا تتلقى هذه المؤسسات أي تمويل حكومي، بيد أن للحكومة سلطة تحديد الامتحانات التي تجرى في المدارس الخاصة من أجل كفالة احترام المعايير الأكاديمية المناسبة^(١).

٤٢ - ويجري تحضير تلاميذ السنة النهائية في المرحلة الثانوية لمتابعة الدراسة في كلية برمودا أو في المؤسسات التعليمية في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ويعتبر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعاً في الإقليم لأن نسبة القادرين على القراءة والكتابة من بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق هي ٩٨ في المائة للذكور و ٩٩ في المائة للإناث. ومنذ عام ٢٠٠٧، يستفيد مواطنو أقاليم ما وراء البحار من نفس معدل رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية^(٢).

(١) انظر <http://www.bermuda-online.org/educate.htm>.

(٢) اللورد تريزمان، وزير أقاليم ما وراء البحار، الاجتماع السنوي الثامن للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، منشور على الموقع التالي www.fco.gov.uk.

٤٣ - وحسبما ورد في تقرير سابق، كشف تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ عن وجود تفاوت خطير بين الظروف التعليمية للتلاميذ البيض الذين تلتحق نسبة ٧٥ في المائة منهم بمدارس خاصة والتلاميذ السود الذين يدرس معظمهم في المدارس الحكومية. وأثارت وسائط الإعلام بشكل متكرر مسألة نوعية التعليم في المدارس العامة في برمودا، حيث إن ما يقرب فقط من نصف عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس العامة تخرجوا في السنوات الأخيرة بنهاية الدراسة الثانوية. بيد أن نسبة التلاميذ الذين دخلوا الدورة الثانوية الممتدة أربع سنوات وتخرجوا في عام ٢٠٠٩ بلغت ٨٠ في المائة.

٤٤ - وبحسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن كلية برمودا هي المنشأة التعليمية الرئيسية التي توفر التعليم العالي في برمودا. وتلقى الكلية منحة من حكومة برمودا، ويشرف على عملاتها مجلس محافظين. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لم يعد الطلاب الذين يدخلون كلية برمودا من مدرسة ثانوية محلية، ويسجلون في مجال دراسي معتمد، ملزمين بدفع أي رسوم دراسية.

٤٥ - وأشار الحاكم إبان إلقائه خطاب العرش إلى أن وزارة التعليم تنوي، في إطار جهود الإصلاح التي تبذلها، تعزيز تقييم التلاميذ المعرضين للخطر، وتحسين نوعية التوجيه المهني، وتطبيق التعليم التخصصي للصبيبة في منظومة المدارس العامة، إقراراً منها باحتياجاتهم الخاصة؛ واستعراض نظام منح الشهادات للمعلمين بهدف ضمان معايير عالية. وأشار أيضاً إلى أن صفوف تعليم اللغة البرتغالية ستبدأ في السنة الدراسية ٢٠١٠-٢٠١١.

دال - الصحة

٤٦ - تفيد المعلومات التي وردت في عام ٢٠٠٧ من الدولة القائمة بالإدارة أن التوقعات السكانية لا تزال تشير إلى أن ظاهرتين ديمغرافيتين رئيسيتين ستسودان برمودا في السنوات المقبلة: شيخوخة السكان وانخفاض مستوى الخصوبة. ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٨٠ سنة للنساء و ٧٥ للرجال. لكن، وكما ذكر سابقاً، يقل العمر المتوقع في أوساط السود في برمودا بأربع سنوات تقريباً عما هو عليه في أوساط البيض^(١٣). ولا تزال الأمراض المزمنة تتسبب في عدد غير متناسب من التحديات الصحية في برمودا. ولا تزال الجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالصحة واللياقة البدنية، وتنفيذ البرامج الداعية بقوة إلى تغيير الأنماط

(١٣) "خصائص النظم والخدمات الصحية في برمودا"، تقرير أعده الدكتور مارثيلو رامبيلو رامبيلو لوزارة الصحة وخدمات الأسرة في برمودا، نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

الحياة التي تؤدي إلى الإصابة بالسكري وارتفاع ضغط الدم والبدانة، تستقطب قسماً رئيسياً من اهتمام وزارة الصحة^(١٤).

٤٧ - وورد في خطاب العرش الذي ألقاه الحاكم في عام ٢٠٠٨ أن الصحة العقلية للمواطنين لا تحظى باهتمام يذكر. وفي عام ٢٠٠٩، وقع المعهد الصحي لمنطقة وسط المحيط الأطلسي، ومستشفى الصحة العقلية في برمودا، Mid-Atlantic Wellness Institute، مذكرة تفاهم مع "إدارة الإصلاحات" تنص على أن المعهد المذكور يضطلع بالمسؤولية الشاملة في مجال الصحة العقلية في إصلاحات برمودا. وفي آب/أغسطس، قدم مجلس مستشفيات برمودا إلى وزارة الصحة مشروع خطة بشأن الصحة العقلية. وتحدد الخطة إطار عمل لإعداد نموذج للرعاية الاجتماعية. كما تجري الآن المراحل الختامية للمشاورات بشأن التعديلات على قانون الصحة العقلية لعام ١٩٦٨ بغية توفير إطار للأشخاص الذين يحالون إلى المحاكم وربما يعانون من مرض عقلي^(١٥).

٤٨ - وباشرت وزارة الثقافة وإعادة التأهيل الاجتماعي نظاماً علاجياً للأحداث والأسر بغية توفير خدمات المعالجة النفسية للأسر المختلة، وهي تعمل الآن على استقدام الموظفين الذين يحتاج إليهم النظام العلاجي للأحداث والأسر. وهناك مشروع ذو صلة هو نموذج صنع القرارات المنسق، الذي يتيح الاتساق في تقييم مستوى الخطر في جميع العائلات التي تتعامل مع "إدارة خدمات الطفل والأسرة". كما أن البرنامج النفسي التعليمي المصمم لمساعدة الأحداث على معالجة الجوانب السلوكية المثيرة للقلق قد بدأ في إثبات نجاعته^(١٦).

٤٩ - والتأمين على نفقات العلاج في المستشفى إلزامي لجميع الموظفين والعاملين لحسابم الخاص في برمودا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بدأت الحكومة تطبيق برنامج FutureCare، وهو خطة شاملة ومعقولة التكلفة للتأمين الصحي لكبار السن^(١٧). ومع ذلك فإن تغطية التأمين شاملة تقريباً، وبعض الأشخاص مؤمنون لدى أكثر من جهة واحدة.

هاء - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٥٠ - مثلما ورد في التقرير السابق، تهدف "هيئة الوحدة والمساواة بين الأعراق" إلى القضاء على التمييز العنصري والتمييز المؤسسي في برمودا. وحسبما ذكر الحاكم حين إلقائه خطاب العرش، سيخضع البرنامج لاستعراض مستفيض بالنظر إلى ما يبدو أنه تقصير وعدم تحقيق تقدم كاف. وكرر قوله إن إيجاد حل عصري يضم إطار سياسات ملائماً أمر لا بد منه لمعالجة المظالم التاريخية التي قال إنها تجاوزت في برمودا مجرد تعبير عن اتجاه.

(١٤) انظر "خطاب العرش لعام ٢٠٠٨"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، المنشور على الموقع التالي:

www.gov.bm

٥١ - وتطبق في برمودا الصكوك الدولية الرئيسية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥٢ - وفي سياق اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اتفقت حكومة الإقليم على اختيار تشريع الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موعداً لانتهاؤه من تمديد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والنظر في الخيارات المتاحة لتلبية الالتزامات الدولية المتعلقة بالميل الجنسي. وتستعرض الحكومة حالياً تبعات الصكين، بما في ذلك احتمال أن تقتضي الحاجة تعديل التشريعات القائمة^(١).

واو - الجريمة

٥٣ - وتعد دائرة شرطة برمودا ملاكاً قوامه ٤٦٧ شرطياً و ٧٠ فرداً من الاحتياطي النشط. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، شهدت برمودا تنامياً في أعمال العنف المتصلة بالعصابات مما أدى إلى زيادة في عدد حوادث إطلاق النيران المؤكدة التي حدثت في سنة ٢٠٠٩ تفوق نسبة ٥٠ في المائة. وقد أطلقت دائرة شرطة برمودا مبادرة "عملية من أجل شوارع آمنة أكثر" للتصدي للتحديات الإجرامية المتصلة بالأسلحة والعصابات والمخدرات والعنف. وقد أدى هذا النهج المحدد الهدف والمستند إلى الاستخبارات إلى تكثيف حضور الشرطة في المناطق الجغرافية الساخنة وإلى تركيز كبير على من يجري كشفهم من "معاودي المخالفات ذوي الأولوية". وترتب على أعمال حفظ الأمن الفعالة بشكل ملحوظ أن بلغت شرطة برمودا مستويات أداء قياسية. وارتفع عدد المقبوض عليهم بنسبة ٦٠ في المائة. وسجلت أنشطة مراقبة المخدرات ارتفاعاً يناهز ٤٠ في المائة، وتراجعت الاعتداءات الخطرة بنسبة ٢٨ في المائة. وغيّرت دائرة شرطة برمودا تنظيمها لنقل الموارد المتاحة لدى المنظمة بحيث تصبح الموارد المخصصة لعملية "من أجل شوارع آمنة أكثر" عنصراً ثابتاً من عناصر خطة أعمال حفظ الأمن. وفي اعتماد النهج المعني بمعاودي المخالفات ذوي الأولوية إقرار بأن أسباب الجرائم معقدة وأنها تتطلب نهجاً شاملاً يجمع عدة وكالات وقائماً على الشراكة لتركيز الموارد على من يمثلون أكبر تهديد للمجتمع من جميع زوايا المشكلة وعلى امتداد ثلاث مراحل مختلفة: المنع والردع، والقبض والإدانة، وإعادة التأهيل والاستقرار. وتتطلع وزارة العمل والشؤون الداخلية والإسكان إلى إيجاد حلول على المدى الطويل وستضطلع دائرة شرطة برمودا بدور نشط تماماً للمساعدة حسب الاقتضاء^(١).

٥٤ - ويتواصل تطوير وتنفيذ مبادرة في مجال مكافحة العصابات، نُفذت لأول مرة خلال عام ٢٠٠٦، تستهدف اكتساب فهم تام لمدى انتشار مشكلة العصابات في برمودا. ونظمت إدارة خدمات المحاكم تدريباً لمراقبة العصابات بهدف الرد على العصابات بطريقة قائمة على المزيد من التعاون والوقاية. وشمل الحضور ٢٠٠ شخص من مختلف الوزارات والإدارات والمجموعات المحلية ومنظمات الخدمات.

٥٥ - وتسعى وزارة العدل إلى تقديم المساعدة على مكافحة تفشي الجرائم العنيفة، وذلك بإنشاء وحدة لدعم الشهود تهدف لتوفير المعلومات والدعم للشهود خلال مختلف مراحل عملية المحاكمة.

٥٦ - ودخل برنامج "المرايا" الناجح، الذي تموله وزارة الثقافة والتأهيل الاجتماعي، سنته الرابعة، وهو يسعى إلى توجيه الشباب المعرضين للخطر إلى نمط حياتي أكثر نفعاً. وإلى حد الآن أكمل ما مجموعه ١٥٤ مشاركاً شاباً خمس دورات دراسية مقيمة مكثفة. وخلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١، سيعقد برنامج المرايا دورتين دراسيتين مقيمتين إضافيتين وسيوسع نطاقه ليشمل مدرستين متوسطيتين في الجزيرة^(١).

زاي - البيئة

٥٧ - تقع مسؤولية القضايا البيئية في برمودا على عاتق إدارة حماية البيئة. وتكمن مهمتها في حماية البيئة في برمودا عن طريق الرصد والتنظيم والإنفاذ، والترويج لاستخدام الموارد الطبيعية في الجزيرة بشكل مستدام.

٥٨ - وينتج الطاقة الكهربائية في برمودا كيان وحيد في القطاع الخاص يعتمد في ذلك حصراً على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء. ووفقاً لتصريحات صادرة عن الدولة القائمة بالإدارة، ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩ نشرت وزارة الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة الإلكترونية وثيقة للتشاور بشأن السياسة العامة في مجال الطاقة. وهذه "الورقة الخضراء"، فضلاً عن اللقاءات المفتوحة التي سبقت نشرها وتلتها، أعدت لتيسير النقاش وإتاحة الفرصة للجمهور للإسهام في بلورة سياسة وطنية في مجال الطاقة. وسيكون من بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسة وضع حد لاعتماد برمودا الكلي على الوقود الأحفوري المستورد. وتعمل إدارة الطاقة حالياً على إعداد هذه المقترحات المتعلقة بالسياسة التي من المقرر نشرها خلال سنة ٢٠١٠. وستشمل الورقة البيضاء المتعلقة بالطاقة، بالإضافة إلى المقترحات بشأن اعتماد مصادر طاقة بديلة، سياسات عامة متصلة بتدابير الحفظ ومبادئ توجيهية في مجال كفاءة الاستخدام. كما ستعرض مقترحات لبلورة خطة تنظيمية تهدف إلى إدارة البيئة الجديدة، وهذه تشمل مرافق لتوليد الطاقة المتجددة ومقدمي خدمات جديدة.

سادسا - المسائل العسكرية

٥٩ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة أن برمودا تحتفظ بفيلق دفاعي قوامه ٦٠٠ جندي تقريبا. ومع أن معظمهم غير متفرغين، يشمل هذا الرقم نواة طويلة الأمد قوامها ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا^(١). ويخضع السكان الذكور البالغون للتجنيد الإلزامي بطريق القرعة الذي يقتضي الخدمة بدوام جزئي لأكثر قليلا من ثلاث سنوات لأداء تدريبات أسبوعية وحضور معسكر سنوي لمدة ١٥ يوما. ويتقاضى جميع الجنود مقابلا عن أداء خدمتهم العسكرية^(١).

٦٠ - وورد في تقرير لجنة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية أن اللجنة أوصت بأن تشجع حكومة المملكة المتحدة حكومة برمودا على الابتعاد عن التجنيد الإلزامي والاتجاه نحو احتراف الجنود المنتسبين إلى كتيبة برمودا بحيث تشمل عناصر من المتطوعين ومن الأجزاء. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن ذلك قد يشجع على الانضمام إلى الكتيبة ويعطيها ما يلزم من الموارد البشرية لتوسيع مهامها لتشمل المجال البحري. ووفقا لمعلومات تم تلقيها من الدولة القائمة بالإدارة، يجب تحديد مهام وأدوار واضحة ووظائف معينة قبل تحويل الكتيبة إلى "قوة متفرغة أكبر حجما"^(١).

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦١ - برمودا عضو منتسب إلى الجماعة الكاريبية. وترد معلومات عما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تشمل برمودا، بما في ذلك معلومات عن إمكانية تطبيق اتفاقيات العمل الدولية وتوصيات العمل الدولية، في الوثيقة E/2006/47. ويشترك الإقليم أيضا في مؤسسة الحفظ الكاريبية، والاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، واللجنة الأولمبية الدولية.

٦٢ - وبرمودا عضو في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. وبناء على طلب منها، لا تخضع برمودا لقرار رابطة ما وراء البحار الذي ينفذ الجزء الرابع من معاهدة الجماعة الأوروبية. ووفقا لرغبات حكومة برمودا، لم تُطبق أبدا ترتيبات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عليها. بيد أنه يحق لبرمودا المشاركة في اجتماعات الشراكة مع البلدان والأقاليم البريطانية في ما وراء البحار.

ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٣ - يرد بيان بالمستجدات بشأن المناقشات المتعلقة بوضع برمودا مستقبلا في الفرع الثاني أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٤ - إن المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة للإدراج في تقرير الأمين العام عن "تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار" (A/64/70)، تشير في جملة أمور إلى أن أساس سياسة المملكة المتحدة تجاه أقاليم ما وراء البحار يقوم على اعتبار أن سكان كل إقليم هم الذين يحددون ما إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالصلة التي تربطهم بالمملكة المتحدة أم لا. وليس لدى المملكة المتحدة أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة الشعب المعني. وفضلا عن ذلك، أشار البيان إلى اقتراح بعض المعلقين أن توافق المملكة المتحدة على السماح للأقاليم بالتمتع بخيارات المركز الثلاث المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، لحذف هذه الأقاليم من قائمة الأمم المتحدة، وهذه الخيارات هي الاندماج أو الاستقلال أو الارتباط الحر. ووفقا للمملكة المتحدة، لا تتمثل سياستها في الموافقة على الاندماج، وليس ثمة ما يشير إلى أن أيًا من الأقاليم يلتمس هذا الخيار. أما موقف المملكة المتحدة بشأن الاستقلال، فقد سبق عرضه. ومفهوم الارتباط الحر على النحو الذي حددته الجمعية العامة يعني أن يضع الإقليم دستوره بنفسه دون مشاركة المملكة المتحدة إلا أنها ستحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم دون أن يكون لديها الصلاحيات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم. وليس هذا بالموقف الذي تريد المملكة المتحدة أن تضع نفسها فيه.

٦٥ - وأشارت المملكة المتحدة كذلك إلى أن قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) ليس ملزما قانونا وأن المملكة المتحدة لم تصوت لصالحه. وأوضحت حكومة المملكة المتحدة أنها ترى أن وجود اللجنة الخاصة وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجاوزهما الزمن، ولا تزال ترى أن لا أحد من أقاليمها في ما وراء البحار ينبغي أن يبقى مدرجا في تلك القائمة.

٦٦ - وكما يتضح في محضر الجلسة A/C.4/64/SR.2، قال ممثل المملكة المتحدة، في جملة ما صرح به في بيان أدلى به في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، إنه عندما يختار شعب أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، بشكل واضح ودستوري، الاستقلال فإنها ستساعده على تحقيق ذلك. وعندما يختار الإقليم بدلا من ذلك

الإبقاء على روابطه بالمملكة المتحدة، فإنها ستحافظ على التنمية المستقبلية والأمن المستمر لذلك الإقليم وستجري مشاورات سياسية سنوية منتظمة معه. وفي نفس الوقت، تنظم دساتير الأقاليم العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها، ويجري تحديث تلك الدساتير بانتظام مع النظر بعناية في جميع المقترحات المتعلقة بإدخال تغييرات دستورية التي يتم تلقيها من الأقاليم. وقد دخل عدد من هذه الدساتير الجديدة حيز النفاذ منذ سنة ٢٠٠٦.

٦٧ - وأوضحت المملكة المتحدة أن المحافظة على مستويات عالية من النزاهة والحكم الرشيد تمثل ركنا أساسيا في الإدارة البريطانية للأقاليم. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بأن تتيح لكل إقليم مسؤولية إدارة شؤونه هو إلى أقصى حد ممكن، ولكن عندما تثير تطورات في إقليم ما القلق، أو عندما يعجز إقليم عن الوفاء بالتزاماته الدولية، لا تتردد المملكة المتحدة في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة المملكة المتحدة تشجيع جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على استيفاء معايير مجموعة العشرين المعترف بها دوليا من أجل كفالة توافر نظام مالي سليم، ومالية عامة قادرة على التكيف، وإدارة ديونها بشكل مسؤول.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٩ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٤/٦٤ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير من اللجنة الخاصة أُحيل إلى الجمعية العامة (A/64/23)، ونظرت فيه لاحقا لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/64/413). ويتعلق الجزء الثالث من القرار ١٠٤/٦٤ بـاء برمودا. وبموجب فقرات المنطوق في هذا الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - تؤكد أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية ودقيقة للحقائق المحيطة بالاستقلال، وتأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد اقتراحات السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم.